استراتيجية انتاج واستهلاك الحبوب في مصر في فترة التسعينات

دكتور / سعيد حافظ عبدالرحمن
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

تمهيد : تزرع فى مصر خمسة من محاصيل الحبوب ، بعضها فى العروة الشتوية وهى محاصيل القمح والشعير ، والبعض الاخر فى العروتين الصيفية والنيلية وهى محاصيل الاذرة الشامية والاذرة الرفيعة والارز . وتشكل تلك المحاصيل جانبا كبيرا من المساحة المحصولية تقدر فى المتوسط بنحو ٤,٥ مليون فدان ، أى مايمثل نحو ٤٠٪ من جملة المساحة المحصولية البالغة نحو ١١,١٥ مليون فدان . وباعتبار التغيرات التى حدثت فى انتاج واستهلاك الحبوب على الصعيدين المحلى والعالمى سوف تكون لها انعكاساتها على فترة التسعينات ، فان التعرف على طبيعة تلك التغيرات وانعكاساتها المحتملة فى المرحلة المقبلة قد يعد ضروريا لتحديد المعالم الرئيسية لإستراتيجية انتاج واستهلاك الحبوب فى فترة التسعينات . فبالنسبة للقمح تبين أن رقعته قد زادت من نحو ١,٣٢ مليون فدان عام ١٩٨٠ إلى نحو ١,٤٢ مليون فدان فى عام ١٩٨٨ ، أى أن نسبة الزيادة التى تحققت فى رقعته خلال تلك الفترة لم تتجاوز ٧,٥٨٪ من رقعته فى عام ١٩٨٠ ، بينما زادت انتاجيته من نحو ١,٣٥٥ طن للفدان فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ١,٩٩٦ طن فى عام ١٩٨٨ ، أى أن نسبة الزيادة التى تحققت فى انتاجيته خلال تلك الفترة قد بلغت ٤٧,٣٪ من متوسط تلك الانتاجية فى عام ١٩٨٠ ، وزادت جملة انتاج القمح من نحو ١,٧٩ مليون طن فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢,٨٤ مليون طن عام ١٩٨٨ ، أى أن نسبة الزيادة التى تحققت فى جملة انتاج القمح خلال تلك الفترة قد بلغت نحو ٥٨,٦٦٪ من جملة هذا الانتاج فى عام ١٩٨٠ ، مما يشير إلى أن سياسة التوسع الراسى كان لها دور حيوى وهام فى زيادة انتاج القمح خلال تلك الفترة ، بينما لم يكن لسياسة التوسع الافقى أى دور هام فى هذا المجال خلال نفس الفترة .

وفيما يتعلق بالشعير فقد اتضح أن رقعته قد انخفضت من نحو ٩٥,٥ الف فدان فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ٨٨,٧ الف فدان عام ١٩٨٨ ، أى أن نسبة الانخفاض الذى تحقق فى رقعته قد بلغت نحو ٧,١٤٪ من اجمالى رقعته فى عام ١٩٨٠ ، وهو ماقد يشير إلى تضاؤل أهمية هذا المحصول وقد انعكس ذلك بشكل واضح على انتاجيته التى زادت من نحو ١,١٢ طن للفدان فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ١,٢٣ طن فى عام ١٩٨٨ ، أى أن نسبة الزيادة التى تحققت فى انتاجيته خلال فترة الثمانينات لم تتجاوز ٩,٨٢٪ من متوسط تلك الانتاجية فى عام ١٩٨٠ ، وقد انعكس ذلك بدوره على جملة انتاج الشعير الذى زاد من نحو ١٠٦,٩٦١ الف طن فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٠٩,٤٦٨ الف طن عام ١٩٨٨ ، وهو مايعنى أن الزيادة التى تحققت فى جملة انتاجه خلال تلك الفترة لن تتجاوز ٢,٣٤٪ من حجم ذلك الانتاج فى عام ١٩٨٠ ، مما يشير إلى أن هذا المحصول لم يحظ بالاهتمام الكافى كغيره من محاصيل الحبوب خلال فترة الثمانينات .

وبالنسبة للأرز فقد ظلت مساحته ثابتة نسبيا خلال فترة الثمانينات على الرغم من انخفاض مساحته من نحو ٩٧٢,٣١٨ الف فدان فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ٨٣٨,٠٧٣ الف فدان عام ١٩٨٨ ، والذى يعزى اساسا على عدم توفر الموارد المائية المطلوبة للتوسع فى مساحته خلال تلك الفترة ،

حيث تحدد مساحته سنويا بقرار من وزارة الاشغال والموارد المائية ، بينما زادت انتاجيته من نحو ٢,٤٥ طن للفدان عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢,٥٤ طن للفدان عام ١٩٨٨ ، وهو مايعنى أن نسبة الزيادة التى تحققت فى انتاجية الارز خلال تلك الفترة لم تتجاوز نحو ٣,٦٧٪ من متوسط تلك الانتاجية فى عام ١٩٨٠ ، وهو ما يدل على أن سياسة التوسع الراسى فى انتاج الارز لم يكن لها دور حيوى هام فى زيادة انتاج هذا المحصول خلال فترة الثمانينات ، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على اجمالى انتاج الارز الذى انخفض من نحو ٢,٣٨ مليون طن فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢,٢٣ مليون طن عام ١٩٨٨ ، أى مايمثل نحوؤ ٩٣,٦٧٪ من حجم ذلك الانتاج فى عام ١٩٨٠ ، وهو مايشير إلى ضرورة كافة الجهود والامكانيات لزيادة الانتاجية الغذائية من الارز ، باعتباره المنطلق الوحيد لزيادة جملة انتاجه خلال فترة التسعينات وخاصة فى ظل النقص الحادث فى الموارد الارضية والمائية اللازمة للتوسع فى انتاجه .

وفيما يتعلق بالاذرة الشامية فقد تبين أن رقعتها قد زادت من نحو ١,٩ مليون فدان عام ١٩٨٠ إلى نحو ١,٩٥ مليون فدان عام ١٩٨٨ ، وهو مايعنى أن نسبة الزيادة التى تحققت فى رقعتها خلال تلك الفترة لم تتجاوز ٢,٦٣٪ من رقعتها فى عام ١٩٨٠ ، وهو مايشير إلى أن رقعت الاذرة الشامية تاد أن تكون ثابتة خلال فترة الثمانينات ، بينما زادت انتاجيتها الغذائية من نحو ١,٦٩٥ طن عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢,٠٨٦ طن عام ١٩٨٨ ، مما يعنى أن تلك الانتاجية قد زادت بنحو ٢٣,٠٧٪ عن مستواها فى عام ١٩٨٠ وقد انعكس ذلك بشكل واضح على جملة انتاج الاذرة الشامية التى زادت من نحو ٣,٢٣ مليون طن عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤,٠٩ مليون طن عام ١٩٨٨ ، أى ما يمثل نحو ١٢٦,٦٢٪ من حجم ذلك الانتاج فى عام ١٩٨٠ ، وهو مايشير إلى أن سياسة التوسع الراسى كان لها دور حيوى فى زيادة انتاج الاذرة الشامية خلال فترة الثمانيات .

أما بالنسبة للاذرة الرفيعة فقد تبين أن رقعتها قد انخفضت من نحو ٤١٠,٠٨٢ الف فدان عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣٧٥ و ٣١٤ الف فدان عام ١٩٨٨ ، وهو مايعنى أن نسبة الانخفاض التى تحققت فى رقعتها قد بلغ نحو ٢٣,٣٦٪ من متوسط تلك الرقعة فى عام ١٩٨٠ ، مما يشير إلى تضائل أهمية هذا المحصول ، ويؤكد هذا أن زراعة تلك ذلك المحصول أصبحت قاصرة الان على محافظات مصر العليا ، أما انتاجيتها الغذائية فقد زادت من نحو ١,٥٧ طن طن فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ١,٨٦٧ طن عام ١٩٨٨ ، مما يعنى أن نسبة الزيادة التى تحققت فى تلك الانتاجية قد بلغت نحو ١٨,٩٢٪ من مستوى تلك الانتاجية فى عام ١٩٨٠ ، غير أنه بسبب النقص الكبير الذى حدث فى رقعتها خلال فترة الثمانينات ، لم يكن هناك تأثير ملموس لزيادة تلك الانتاجية على اجمالى انتاج الاذرة الرفيعة ، الذى انخفض من نحو ٦٤٢,٥٢١ الف طن عام ١٩٨٠ إلى نحو ٥٨٧,١٥٤ الف طن عام ١٩٨٨ ، أى ما يمثل نحو ٩١,٣٨٪ من حجم ذلك الانتاج فى عام ١٩٨٦ .

وفيما يتعلق بأهمية الحبوب فى مجال التجارة الخارجية فى مصر ، يشكل بعضها جانبا كبيرا من الواردات الزراعية ، وهى محاصيل القمح والاذرة الشامية ، حيث بلغ حجم تلك الواردات نحو ٧,٠٧ مليون طن ، ٢,٢ مليون طن لكل منهما على الترتيب فى عام ١٩٨٧ . بينما يدخل محصول الارز فى نطاق الصادرات الزراعية المصرية على الرغم من تضاؤل حجم تلك الصادرات إلى نحو ٣١ الف طن فى عام ١٩٨٨ وتوقع تلاشيها نتيجة لزيادة عدد السكان وعدم توفر الموارد الارضية والمائية اللازمة للتوسع فى انتاج هذا المحصول . أما بالنسبة لمحصولى الشعير والاذرة الرفيعة فانهما يكادان يغطيان احتياجات الاستهلاك المحلى على الرغم من تناقص المساحة المنزرعة من كلا المحصولين عاما بعد آخر .

وفيما يتعلق بالوضع العالمى للحبوب ، اشارت بعض التقارير (١) إلى أنه نتيجة لموجات

---

(1) United States , Department Of Aariculture , World Grain Setu — ation an , out Iook , Circular series , F G 3 — 89 , March 1989 .

الجفاف والظروف الجوية المعاكسة التى تتعرض له حاليا بعض الدول الرئيسية المصدرة للقمح وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وكذا بعض الدول الرئيسية المستوردة للقمح وفى مقدمتها الصين ، التى تتعرض حاليا وللسنة الخامسة على التوالى لموجات من الجفاف اثرت على انتاجها المحلى من محاصيل الحبوب وبالتالى على حجم وارداتها من تلك المحاصيل . ونتيجة لذلك فانه من المتوقع أن يحدث انخفاض فى الانتاج العالمى من مختلف محاصيل الحبوب فى عام ٨٨/١٩٨٩ عن نظيره الذى تحقق فى عام ٨٧/١٩٨٨ على الرغم من زيادة المساحة المنزرعة من تلك المحاصيل باستثناء القمح ، حيث يقدر الانتاج العالمى لكل من القمح والشعير والاذرة الشامية والحبوب الخشنة بصفة عامة بنحو ٤٩٩,٦ ، ١٦٥,١ ، ٣٩١,١ ، ٧٢١,٢ مليون طن مترى لكل منهم على الترتيب فى عام ٨٨/١٩٨٩ ، أى ما يمثل نحو ٩٩,٢١٪ ، ٩١,٣٧٪ ، ٨٧,٨١٪ ، ٩١,١٪ لكل منهم على الترتيب عن نظيره الذى تحقق فى عام ٨٧/١٩٨٨ . وفى الجانب الاخر أوضح ذلك التقرير ، بان المخزون العالمى من محاصيل القمح والشعير والارز والاذرة الشامية والحبوب الخشنة ومحاصيل الحبوب فى مجملها قد انخفض بشكل ملحوظ فى عام ٨٨/١٩٨٩ عن نظيره فى عام ٨٧/١٩٨٨ ، حيث بلغ ذلك المخزون نحو ١٠٨,٧ ، ٢٤ ، ٤١,٩ ، ٧٥,٤ ، ١٢٧,٨ ، ٢٧٨,٤ مليون طن لكل منهم على الترتيب أو مايمثل نحو ٧٤,٦١٪ ، ٧٩,٧٣٪ ، ٩٩,٢٩٪ ، ٥١,٧٥٪ ، ٦٠,٤٨٪ ، ٦٩,٧٦٪ لكل منهم على الترتيب عن مستوى ذلك المخزون الذى تحقق فى عام ٨٧/١٩٨٨ ، وهو ما قد ينعكس بشكل خطير على حجم التجارة العالمية لمحاصيل الحبوب ومن ثم على أسعارها العالمية فى عام ٨٩/١٩٩٠ ، حيث تشير تلك التقارير إلى أن هذه الاسعار قد ارتفعت بشكل ملحوظ فى الاونة الأخيرة وبلغ متوسط سعر الطن فوب لكل من القمح والاذرة الشامية الامريكانى نحو ١٧٨ ، ١٢١ دولارا لكل منهم على الترتيب فى شهر مارس عام ١٩٨٩ ، وهو ما يؤكد أن الأسعار العالمية لتلك السلع فى الفترات السابقة كانت منخفضة بطريقة مفتعلة فى معظم الأحيان ، وبالتالى يجب الا نعلق امالا كبيرة على السوق العالمية فى توفير تلك الاحتياجات .

ونتيجة لتلك التغيرات وما تمثله هذه المحاصيل من اهميةً استراتيجية بالنسبة لمصر ، توجه الحكومة حاليا اهتماما كبيرا نحو زيادة انتاج تلك المحاصيل بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى منها . أو على أقل تقدير أن تكون تلك الواردات فى أضيق الحدود الممكنة نتيجة للظروف الصعبة التى يمر بها الاقتصاد القومى حاليا وتعثر المفاوضات مع صندوق النقد الدولى بشأن اعادة جدولة الديون المستحقة على مصر ، وما قد يترتب على ذلك من الاضطرار إلى اللجوء إلى السوق العالمى لاستيفاء تلك الاحتياجات بشروط غير ميسرة .

ومن هذا المنطلق تأتى الاستراتيجية المقترحة لانتاج واستهلاك الحبوب فى مصر فى فترة التسعينات لتعكس جميع تلك المتغيرات واثارها المتوقعة والحلول المقترحة لمواجهتها .

استراتيجية انتاج واستهلاك الحبوب فى مصر فى فترة التسعينات

باعتبار أن الهدف الرئيسى لهذه الاستراتيجية هو تحقيق الاكتفاء الذاتى من محاصيل الحبوب حتى عام ٢٠٠٠ ، فان تحقيق مثل هذا الهدف سوف يتطلب بالضرورة تضافر وتكامل مجموعة الاهداف للاستراتيجيات المختلفة الممثلة فى تلك الاستراتيجية ، وهى استراتيجيات الانتاج والتسعير والتسويق والاستهلاك والتوزيع لتلك المحاصيل ، ومن ثم سوف يكون من الضرورى عرض تلك الاستراتيجيات بشىء من التفصيل للتعرف على اهدافها والموارد المتاحة لتحقيقها واهم الوسائل والاساليب والسياسات المقترحة لتحقيقها خلال فترة التسعينات وسنتناول فى هذا البحث دراسة الاستراتيجيات الخاصة بالانتاج والتسعير والتسويق لمحاصيل الحبوب .

استراتيجية انتاج محاصيل الحبوب خلال فترة التسعينات : ترتكز

هذه الاستراتيجية على محورين رئيسيين هما : ـ

١ ـ استراتيجية التوسع الراسى لمجموعة محاصيل الحبوب حتى عام ٢٠٠٠ :

اعتبرت أقصى انتاجية فدانية عالمية من مختلف محاصيل الحبوب فى عام ١٩٨٧هو الهدف الرئيسى الذى ينبغى أن تحققه هذه الاستراتيجية ، وذلك على مراحل زمنية متتابعة تبدأ من عام ٨٩/ ١٩٩٠ وتنتهى فى عام ٢٠٠٠ ، ومن ثم فقد روعى أن يتم ذلك على مرحلتين رئيسيتين ، المرحلة الأولى تبدأ فى عام ٨٩/١٩٩٠ ويتم فيها احلال الأصناف المنزرعة حاليا العالية الانتاجية من محاصيل الحبوب محل الأصناف المنخفضة الانتاجية وبصفة خاصة الأصناف البلدية ، أما المرحلة الثانية فتبدأ من ٩٠/١٩٩١ وتنتهى فى عام ٢٠٠٠ ويتم فيها احلال الهجن الفردية والثلاثية العالية الانتاجية تدريجيا محل الأصناف الأخرى المنزرعة حاليا بهدف الوصول إلى الانتاجية العالمية القصوى التى تحققت فى عام ١٩٨٧ . فبالنسبة للقمح اتضح أن هولندا قد حققت أعلى انتاجية عالمية من هذا المحصول فى عام ١٩٨٧ حيث بلغت تلك الانتاجية نحو ٢٠ أردبا للفدان ، أما بالنسبة للشعير فقد اتضح أن دولة الامارات العربية قد حققت أعلى انتاجية فى هذا المحصول حيث بلغت تلك الانتاجية نحو ٢٨ أردب للفدان ، غير أنه نظرا للارتفاع الكبير لتلك الانتاجية سواء بالنسبة لمختلف دول العالم أو بالنسبة لمصر التى تبلغ فيها تلك الانتاجية حاليا نحو ١٠,٢٨ أردب للفدان ، فقد استبعدت تلك الانتاجية من هذه الاستراتيجية واعتبرت الانتاجية التى حققتها زيمبابوى فى عام ١٩٨٧ والتى تبلغ نحو ٢٠ أردب للفدان ، هى الانتاجية المستهدفة فى هذه الاستراتيجية ، وفيما يتعلق بالأرز ، فقد تبين أن بورتوريكو قد حققت أعلى انتاجية عالمية من هذا المحصول فى عام ١٩٨٧ ، حيث بلغت تلك الانتاجية نحو ٣,٧ طن للفدان ، أما بالنسبة للذرة الشامية ، فقد اتضح أن دولة الامارات العربية قد حققت أعلى انتاجية من هذا المحصول حيث بلغت تلك الانتاجية نحو ٦٤ أردب للفدان ، غير أنه نظرا للارتفاع الكبير فى هذه الانتاجية سواء بالنسبة لمختلف دول العالم أو بالنسبة لمصر ، فقد استبعدت تلك الانتاجية من هذه الاستراتيجية واعتبرت الانتاجية التى حققتها هولندا فى عام ١٩٨٧ والتى تبلغ نحو ٣٤ أردب للفدان هى الانتاجية المستهدفة فى اطار هذه الاستراتيجية . أما بالنسبة للذرة الرفيعة فقد اتضح أن مصر قد حققت أعلى انتاجية فدانية على مستوى العالم فى عام ١٩٨٧ ، غير أن هذا لايعد دليلا قاطعا على تفوق مصر فى مجال انتاج هذا المحصول ، باعتبار أن انتاجه مازال قاصرا على عدد محدود من الدول وفى مساحات صغيرة نسبيا ، ويؤكد ذلك أن متوسط انتاجية الفدان من الذرة الرفيعة فى الأراضى الجديدة المستزرعة بمحافظة الوادى الجديد قد بلغ نحو ٣,٢ طن أى ما يعادل نحو ٢٣ أردب للفدان ، وهى تعد انتاجية مرتفعة اذا ماقورنت بالمتوسط الحالى لتلك الانتاجية على مستوى الجمهورية والذى يبلغ نحو ١٣,٣٤ للفدان ، ومن ثم فقد روعى فى اطار هذه الاستراتيجية ضرورة تحقيق هذه الاستراتيجية كمتوسط عام على مستوى الجمهورية على مراحل زمنية متتابعة من عام ٨٩/١٩٩٠ وتنتهى فى عام ٢٠٠٠ ويوضح الجدولين (١) ، (٢) الصورة الاجمالية لاستراتيجية التوسع الرأسى لمجموعة محاصيل الحبوب حتى عام ٢٠٠٠ .

ب - استراتيجية التوسع الافقى لمحاصيل الحبوب خلال فترة التسعينات

نظرا لمحدودية الموارد الارضية الزراعية المتاحة حاليا ، فضلا عن المنافسة التى تتعرض لها محاصيل الحبوب من جانب المحاصيل الاخرى المنافسة لها فى الدورات الزراعية المختلفة الشتوية والصيفية والنيلية ، فقد روعى فى اطار هذه الاستراتيجية تثبيت المساحات المقترحة والمستهدفة من تلك المحاصيل فى الأراضى القديمة خلال فترة التسعينات بدءا من عام ٨٩/١٩٩٠ ، كما هو موضح فى الصورة الاجمالية لتلك الاستراتيجية المبينة فى الجدول رقم (١) .

وبالنسبة للقمح روعى فى هذه الاستراتيجية أن يتم التوسع فى مساحة القمح فى الاراضى القديمة لتصل إلى نحو ٢٤٢١٨٦٨ فدان فى عام ٨٩/١٩٩٠ ، على أن تثبت تلك المساحة فى الأراضى القديمة حتى عام ٢٠٠٠ ، وذلك دون احداث أى خلل ، سواء كان ذلك فى التوازن

القائم حاليا بين مختلف أنشطة الانتاج النباتى فى الدورة الزراعية الشتوية أو فى الاحتياجات الضرورية للحيوانات المزرعية من الاعلاف الخضراء ، وهو الأمر الذى يقتضى ضرورة احداث بعض التغيرات فى نمط التركيب المحصولى السائد حاليا فى الزراعة المصرية .

ومن أهم تلك التغيرات :-

١ - زراعة نحو ٣٩٥٤٢١ فدان من بنجر العلف كعلف شتوى ، وذلك فى الأراضى التى تم استزراعها بمنطقة الدلتا وهو يعد من الأعلاف المستساغة بدرجة عالية للحيوانات المزرعية ، فضلا عن أنه يساعد على زيادة الادرار لحيوانات اللبن ، وهو يستخدم بكثرة فى الكثير من البلدان المتقدمة ، ويقدر متوسط انتاجه فى الأراضى الجديدة بنحو ٧٠ طن للفدان وهو ما يعادل انتاج نحو ثلاثة أفدنة من البرسيم المستديم ، حيث يمكن الاستعانة بمصانع بنجر السكر الموجودة حاليا فى تقطيعه وتعبئته بطريقة منتظمة على الزراع فضلاعن امكانية تحويله إلى سيلاج واستخدامه جنبا إلى جنب مع الكسب لتعويض انخفاض نسبة البروتين به .

٢ - خفض مساحة البرسيم فى الأراضى القديمة إلى نحو ٢٨٥٠٩٦ فدان ، حيث تزرع تلك المساحة بالبرسيم الفحل فى شهر اكتوبر لنحصل منه على حشة واحدة ، ليزرع محله بنجر العلف فى شهر ديسمبر بهدف استخدامه كعلف أخضر صيفى ، حيث يقدر متوسط انتاجه فى الأراضى القديمة بنحو ١٠٠ طن للفدان ، أى ما يعادل انتاج نحو أربعة أفدنه من البرسيم المستديم . ومن ثم يتضح أنه على ضوء تلك التغييرات ، يمكن توفير كافة احتياجات الحيوانات المزرعية من الأعلاف الخضراء ، خاصة إذا اضفنا إليها المساحات التى سوف تزرع بالبرسيم التحريش فى الأراضى القديمة والتى تقدر فى المتوسط بنحو ١ مليون فدان ، والمساحات التى سوف تزرع بالاعلاف الخضراء الشتوية فى محافظات الحدود والتى تقدر بنحو ٢٥٣٠ فدان فضلا عن امكانية استخدام العرش الأخضر المتخلف عن بنجر السكر كعلف أخضر للحيوانات المزرعية ، ومن ثم فان زيادة رقعة القمح فى الأراضى القديمة لن تؤثر بأى حال من الأحوال على انتاج الأعلاف الخضراء أو الثروة الحيوانية فى مصر .

أما بالنسبة للارز فانه نظرا لمحدودية الموارد الأرضية والمائية اللازمة للتوسع فى انتاج الأرز خلال فترة التسعينات ، فضلا عن ضرورة ترشيد استخدام المياه وتطوير نظم الرى فى الأراضى القديمة بهدف توفير قدر مناسب من مياه الرى للاراضى الجديدة ، فقد روعى فى اطار هذه الاستراتيجية تثبيت رقعة الأرز على نحو ٩٢٦ ألف فدان خلال فترة التسعينات ، على أن يتم التركيز على عمليات التوسع الرأسى فى انتاج الأرز ، باعتباره المنطلق الحقيقى لزيادة انتاج الأرز خلال فترة التسعينات .

أما بالنسبة لاستراتيجية التوسع الافقى لمحاصيل الحبوب فى الأراضى الجديدة ، فقد روعى فى اطار هذه الاستراتيجية ، أن يقتصر التوسع فى رقعة هذه المحاصيل فى الأراضى الجديدة على محافظات الحدود ، التى تشمل محافظات مطروح والوادى الجديد وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية والبحر الأحمر على ضوء المساحات المتاحة للاستصلاح والاستزراع فى تلك المحافظات ووفقا لما صرح به محافظوها ، بينما تترك باقى مناطق الاستصلاح فى شرق وغرب ووسط الدلتا وفى الوجه القبلى للتوسع الأفقى للمحاصيل الأخرى وبصفة خاصة المحاصيل السكرية والبقولية والزيتية . وقد روعى أن تزرع تلك المساحات فى العروة الشتوية بمحاصيل الحبوب الشتوية وفى العروة الصيفية بمحاصيل الحبوب الصيفية ، باستثناء المساحات المقترح زراعتها مطريا فى الساحل الشمالى الغربى ، وان يقتصر التوسع الافقى للقمح فى تلك الأراضى على محافظة الوادى الجديد نظرا لامكانية استخدام مياه الآبار فى زراعة القمح ، بينما يتم التوسع فى مساحات الشعير بمحافظات الحدود الأخرى ، بما يحقق التكامل بين محصولى القمح والشعير فى صناعة الخبز . غير أنه قد اتضح عند دراسة المساحة المحصولية بمحافظات الحدود ، التى تشمل مطروح والوادى الجديد وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية خلال فترة الثمانيات ، أن المنتجين فى تلك

جدول (٤) : استراتيجيه تحسين محاصيل الحبوب فى الاراضى القديمة حتى عام ٢٠٠٠ .

المحصول	الساحه المستهدفه بالاراضى القديمه فدان	الوحده	الانتاجيه الحاليه	الانتاجيه الفدانيه المستهدفه										
				٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
القمح	٢٤٢١٨٦٨	اردب	١٣ر٣١	١٤	١٤ر٦	١٥ر٢	١٥ر٨	١٦ر٤	١٧ر٠	١٧ر٦	١٨ر٢	١٨ر٨	١٩ر٤	٢٠
الشعير	١٢٥٤٨٥	"	١٠ر٢٨	١٢ر٨	١١ر٢	١٢ر٠	١٣ر٠	١٤ر٠	١٥ر٠	١٦ر٠	١٧	١٨	١٩	٢٠
الاذره الشاميه	١٩٤٢٨٤٥	"	١٤ر٩١	١٧	١٨ر٧	٢٠ر٤	٢٢ر١	٢٣ر٨	٢٥ر٥	٢٧ر٢	٢٨ر٩	٣٠ر٦	٣٢ر٣	٣٤
الاذره الرفيعه	٥٢٩٧٤٧	"	١٣ر٣٤	١٦	١٦ر٧	١٧ر٤	١٨ر١	١٨ر٨	١٩ر٥	٢٠ر٢	٢٠ر٩	٢١ر٦	٢٢ر٣	٢٣
الارز	٩٢٦٠٠٠	طن	٢ر٥٤	٢ر٧	٢ر٨	٢ر٩	٣	٣ر١	٣ر٢	٣ر٣	٣ر٤	٣ر٥	٣ر٦	٣ر٧

(١) الساحه المستهدفه فى الاراضى القديمه هى اجمالى الساحه المستهدفه فى المرتين الصيفيه والنيليه لكل من الاذره الشاميه والاذره الرفيعه والارز .

جدول (٢) : ـ استراتيجية التوسع الافقى لمحاصيل الحبوب فى الأراضى الجديده بمحافظات الحدود حتى عام ٢٠٠٠ .

محافظات الحدود	الوحده	المساحات المستهدف استصلاحها واستزراعها (١)										اجمالى المساحه المتاحه للتوسع الافقى
		٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
محافظه مطروح (الساحل الشمالى الغربى)	الف فدان	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
الوادى الجديد	"	١٤	٤٣	٧٢	١٠١	١٣٠	١٥٩	١٨٨	٢١٧	٢٤٦	٢٧٥	٢٩٠
البحر الاحمر	"	—	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١٠٠٠
سيناء الشماليه وسيناء الجنوبيه	"	٢٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠	٣٥٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
الاجمالى	"	٢٣٤	٤٩٣	٧٧٢	١٠٥١	١٣٣٠	١٦٠٩	١٨٨٨	٢١٦٧	٢٤٤٦	٢٥٧٥	٢٦٩٠

(١) تتضمن اجمالى المساحات المستهدف استصلاحها واستزراعها على مياه الامطار والابار بدءً من عام ٨٩/١٩٩٠ وحتى السنه موضع الاعتبار .

جدول (٣) : الانتاج المتوقع من محاصيل الحبوب فى الاراضى القديمه حتى عام ٢٠٠٠ .

المحصول	الوحده	خطـــــه الانتاج المتوقـــــع									
		٨٩/٩٠	٩٠/٩١	٩١/٩٢	٩٢/٩٣	٩٣/٩٤	٩٤/٩٥	٩٥/٩٦	٩٦/٩٧	٩٧/٩٨	٩٨/٩٩	٩٩/٢٠٠٠
القمح	طن	٥٠٨٥٩٢٣	٥٣٠٣٨٩١	٥٥٢١٨٥٩	٥٧٣٩٨٢٧	٥٩٥٧٧٩٥	٦١٧٥٧٦٣	٦٣٩٣٧٣١	٦٦١١٧٠٠	٦٨٢٩٦٦٨	٧٠٤٧٦٣٦	٧٢٦٥٦٠٤
الشعير	"	١٥٤٧٩٨	١٦٨٦٥٢	١٨٠٦٩٨	١٩٥٧٥٧	٢١٠٨١٥	٢٢٥٨٧٣	٢٤٠٩٣١	٢٥٥٩٨٩	٢٧١٠٤٨	٢٨٦١٠٦	٣٠١١٦٤
الاذره الشاميه	"	٤٦٢٣٩٧١	٥٠٨٦٣٦٨	٥٥٤٨٧٦٥	٦٠١١١٦٢	٦٤٧٣٥٦٠	٦٣٥٩٥٧	٧٣٩٨٣٥٤	٧٨٦٠٧٥١	٨٣٢٣١٤٨	٨٧٨٥٥٤٥	٩٢٤٧٩٤٢
الاذره الرفيعه	"	١١٨٦٦٣٣	١٢٣٨٥٤٨	١٢٩٠٤٦٤	١٣٤٢٣٧٩	١٣٩٤٢٩٤	١٤٤٤٢٠٩	١٤٩٨١٢٤	١٥٥٠٠٤٠	١٦٠١٩٥٥	١٦٥٣٨٧٠	١٧٠٥٧٨٥
الارز	"	٢٥٠٠٢٠٠	٢٥٩٢٨٠٠	٢٦٨٥٤٠٠	٢٧٧٨٠٠٠	٢٨٧٠٦٠٠	٢٩٦٣٢٠٠	٣٠٥٥٨٠٠	٣١٤٨٤٠٠	٣٢٤١٠٠٠	٣٣٣٣٦٠٠	٣٤٢٦٢٠٠
اجمالى انتاج الحبوب باستثناء الارز	الف طن	١١٠٥١٫٣	١١٧٩٧٫٤	١٢٥٤١٫٧	١٣٢٨٩٫١	١٤٠٣٦٫٤	١٤٧٨٣٫٨	١٥٥٣١٫١	١٦٢٧١٫٤	١٧٠٢٥٫٨	١٧٧٧٣٫١	١٨٥٢٠٫٤
اجمالى انتاج الحبوب شاملا الارز	الف طن	١٣٥٥١٫٥	١٤٣٩٠٫٢	١٥٢٢٧٫٢	١٦٠٦٧٫١	١٦٩٠٧٫١	١٧٧٤٧٫٠	١٨٥٨٦٫٩	١٩٤٢٦٫٨	٢٠٢٦٦٫٨	٢١١٠٦٫٧	٢١٩٤٦٫٧

(جدول رقم ٤٤) : الانتاج المتوقع من محاصيل الحبوب فى الأراضى الجديدة بمحافظات الحدود حتى عام ٢٠٠٠ .

المحافظة	المحصول	الوحدة	متوسط انتاج الفدان (٣)	جملة الانتاج المتوقع ٨٠/٨١	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
مطروح (١)	الشعير	أردب	٨ر٢٤	٢١٤٥٦٠	٣٢١٨٤٠	١٢٩١٦٠	٥٣٦٤٠٠	٦٤٣٦٨٠	٧٥٠٩٦٠	٨٥٨٢٤٠	٩٦٥٥٢٠	١٠٧٢٨٠٠	١٠٧٢٨٠٠	١٠٧٢٨٠٠
	القمح	طن	١ر٠٧١											
الوادى الجديد		أردب	٥ر٩											
		طن	١ر١٢٥	١٥٧٥٠	٤٨٣٧٥	٨١٠٠٠	١١٣٦٢٥	١٤٦٢٥٠	١٧٨٨٧٥	٢١١٠٠٠	٢٤٤١٢٥	٢٧٦٧٥٠	٣٠٩٣٧٥	٣٢٦٢٥٠
	ذره رفيعة	أردب	٧ر٨٢											
		طن	١ر٠٩٥	١٥٣٢٧	٤٧٠٧٦	٧٨٨٢٦	١١٠٥٧٥	١٤٢٣٢٤	١٧٤٠٧٣	١٠٥٨٢٢	٢٣٧٥٧٢	٢٦٩٣٢١	٣٠١٠٧٠	٣١٧٤٩٢
القصب (٤)		طن	١ر١٢٥	١٣٨١٣	٣٦٢٨١	٦٠٤٥٠	٨٥٢١٦	١٠٩٦٨٨	١٣٤١٥٦	١٥٨٦٢٥	١٨٣٠٩٤	٢٠٧٥٦٢	٢٣٢٠٣١	٢٤٤٦٨٨
(٤)	ذره رفيعه	طن	١ر٠٦٥	١١٤٩٥	٣٥٣٠٧	٥٩١٢٠	٨٢٩٣١	١٠٦٧٤٣	١٣٠٥٥٥	١٥٤٣٦٧	١٧٨١٧٩	٢٠١٩٩١	٢٣٥٨٠٣	٢٣٨١١٩
سيناء ش	شعير	أردب	٤ر٠											
ج		طن	٠ر٤٨	٩٦٠٠	٢٤٠٠٠	٤٨٠٠٠	٧٢٠٠٠	٩٦٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠	١٦٨٠٠٠	١٩٢٠٠٠	١٩٢٠٠٠	١٩٢٠٠٠
البحر الأحمر (٢)	شعير	أردب	٦ر٧											
		طن	٠ر٨٠	—	٨٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
	ذره رفيعه	أردب	٧ر٨٢											
		طن	١ر٠٩٥	—	١٠٩٥٠٠	٢١٩٠٠٠	٣٢٨٥٠٠	٤٣٨٠٠٠	٥٤٧٥٠٠	٦٥٧٠٠٠	٧٦٦٥٠٠	٨٧٦٠٠٠	١٠٩٥٠٠٠	١٠٩٥٠٠٠
	شعير (٤)	طن	٠ر٨٠	—	٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
	ذره رفيعة	طن	١ر٠٦٥	—	٨٢١٢٥	١٦٤٢٥٠	١٤٦٣٧٥	٣٢٨٥٠٠	٤١٠٦٢٥	٤٩٢٧٥٠	٥٧٤٨٧٥	٦٥٧٠٠٠	٨٢١٢٥٠	٨٢١٢٥٠
اجمالى الحبوب (٤) بديل ثانى		طن	———	٢٤٧٤٦٨	٥٥٩٥٥٣	٨٨١٢٤٠	١٨٠٢٦٦٥	١٥٢٤٦١١	١٨٤٦٢٩٦	٢١٦٧٩٨٢	٢٤٨٩٦٦٨	٢٨١١٣٥٤	٣٠٠١٧٥٩	٣١٦٨٨٥٧
اجمالى الحبوب		طن	———	٢٥٥٢٣٧	٦٣٠٧٩١	٠١٥٠٩٤٦	١٦٠ ١١٠٠	٧٨٦٢٥٤	١٧١٤٠٨	٢٥٥٠٥٦٢	٢٩٤١٧١٧	٣٣٢٦٨٧١	٣٥٨٠٧٤٥	٣٨٠٣٥٤٢

* اعتبرت محاصيل الشعير والأذره الرفيعة هى محاصيل الحبوب الرئيسية المستهدف زراعتها فى تلك المحافظات باعتبارها أنسب المحاصيل للأراضى الفقيرة والملحية والرملية بجانب تحملها لنقص المياه والحرارة العالية وذلك باستثناء المساحات التى يمكن زراعتها بالقمح فى محافظة الوادى الجديد .

١) هى المساحة المستهدف زراعتها فى الساحل الشمالى الغربى بين العامرية والسلوم بطول ٥٢٠ كيلو متر على مياه الأمطار .

٢) اعتبرت الزراعة فى محافظة البحر الأحمر ابتداء لزراعات الوادى الجديد . ومن ثم استخدمت متوسطات الانتاجية الفدانية للشعير والأذره الرفيعة المحققة فى محافظة الوادى الجديد فى عام ١٩٨٧ - كمتوسطات متوقعة فى محافظة البحر الأحمر باعتبار أن الأراضى القابلة للزراعة فى تلك المحافظة سوف تعتمد بصفة رئيسية على الآبار .

٣) عبارة عن متوسط انتاج الفدان المحقق فعلا فى تلك المحافظات فى عام ١٩٨٧ وقد افترض فى هذه الاستراتيجية ثبات ذلك المتوسط .

٤) البديل الثانى المقترح فى اطار هذه الاستراتيجية هو افتراض أن نحو ٧٥ ٪ من المساحة المستزرعة فى الأراضى الجديدة بمحافظتى الوادى الجديد والبحر الأحمر سوف تتزرع بالمحاصيل الحقلية بصفة خاصة محاصيل الحبوب . ومن ثم تم تعديل التقدير الخاص بانتاج الحبوب فى هاتين المحافظتين على هذا النحو .

المحافظات قد توسعوا فى انتاج محاصيل الفاكهة على حساب المحاصيل الحقلية نتيجة للعائد المجزى الذى تحققه تلك المحاصيل وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة التى تحققت فى مساحة الفاكهة فى تلك المحافظات من نحو ١٧١٦٦ فدان فى عام ١٩٨١ إلى نحو ٩٠٥٤١ فدان عام ١٩٨٧ .

بينما انخفضت مساحة المحاصيل الحقلية الشتوية من نحو ٦٧٧٥٣ فدان عام ١٩٨١ الى نحو ٤٤٤١٣ فدان عام ١٩٨٧ ، والمحاصيل الحقلية الصيفية من نحو ١١٣٩٤ فدان عام ١٩٨١ الى نحو ٧٧١٧ فدان عام ١٩٨٧ ، وانخفضت مساحة المحاصيل الحقلية فى مجملها من ٧٩١٤٧ فدان عام ١٩٨١ الى نحو ٥٢١٣٠ فدان عام ١٩٨٧ ، وهو ما يشير الى ضرورة وجود تركيب محصولى محدد فى تلك المحافظات ، وان يكون فى اطار الاهداف الرئيسية للسياسة الزراعية القومية ، ومن ثم يجب ان تدخل مناطق التوسع الافقى المقترحة فى محافظات الحدود ضمن خطة الدولة المتعلقة بسياسة التركيب المحصولى بحيث يلتزم المنتجون فى هذه المحافظات بزراعة المساحات المستهدفة من محاصيل الحبوب فى اطار هذه الاستراتيجية ، لانه ليس منطقيا فى ظل الظروف الاقتصادية التى تواجهها مصر حاليا ان تذهب اى زيادة فى الرقعة الزراعية الى انتاج محاصيل فاكهة فحسب حتى لو كان ذلك خارج نطاق الاراضى القديمة بالوادى ، بل يجب ان توجه بصفة رئيسية الى زيادة انتاج محاصيل الحبوب لاهميتها الاستراتيجية بالنسبة لمصر وبصفة خاصة فى هذه المرحلة . ويوضح الجدولان رقما (٣) ، (٤) الصورة الاجمالية لاستراتيجية التوسع الافقى لمحاصيل الحبوب فى الاراضى الجديدة بمحافظات الحدود حتى عام ٢٠٠٠ .

استراتيجية تسعير محاصيل الحبوب خلال فترة التسعينيات

. ترتكز هذه الاستراتيجية على عدد من الاعتبارات من اهمها :

١ ـ ضرورة تكامل محصولى القمح والشعير فى صناعة الخبز .
٢ ـ ضرورة مراعاة ان بعض هذه المحاصيل يمثل اهمية استراتيجية بالنسبة لمصر وبصفة خاصة القمح والاذرة الشامية ، مما قد يقتضى ان تتوافق التغيرات المقترحة فى اسعار تلك المحاصيل مع نظيرتها العالمية .
٣ ـ ضرورة حصول المنتج على سعرى مجز لانتاجه يشجعه على الاستمرار فى الانتاج وفى تطبيق الاساليب التكنولوجية المحسنة مما يساعد على تحقيق الاهداف المنشودة فى اطار الاستراتيجية المقترحة لانتاج هذه المحاصيل .
٤ ـ ضرورة المحافظة على فرق جوهرى بين سعرى القمح والاذرة الشامية بما يتفق مع الاستراتيجية المقترحة بتخصيص انتاج القمح للاستهلاك الادمى والاذرة الشامية بصفة رئيسية للاعلاف الحيوانية على ان يوجه الفائض منها بعد ذلك الى صناعة الخبز ، بهدف منع تسرب القمح الى مصانع الاعلاف ومزارع الدواجن ويقترح ان تكون هذه الفروق السعرية متوافقة مع نظيرتها السائدة حاليا فى الاسواق العالمية والتى تعد متفقة مع الاستخدامات الرئيسية العالمية لتلك المحاصيل .
٥ ـ ضرورة توحيد سعرى الاذرة الشامية والرفيعة بهدف توفير مزيد من الحوافز السعرية لمنتجى الاذرة الرفيعة ، ومن ثم تحقيق الاهداف المنشودة فى اطار الاستراتيجية المقترحة للتوسع الراسى والافقى للاذرة الرفيعة فى الاراضى الجديدة خلال فترة التسعينيات .
٦ ـ ضرورة توحيد وحدات التعامل فى هذه المحاصيل ، وذلك بأن يكون الطن والكيلوجرام هو وحدة التعامل الرئيسية ، وان تستخدم هذه الوحدات كأساس لوضع السياسة السعرية لتلك المحاصيل بدلا من الاردب ، باعتبار ان الاختلاف الحادث حاليا فى وزن الاردب المستخدم فى التعامل يعد احد مصادر الخلل فى السياسة السعرية لهذه المحاصيل .

٧ ـ من الضرورى ان تتوافق التغيرات التى تحدث فى اسعار هذه المحاصيل مع نظيرتها العالمية من جهة ، ومع التغيرات المتوقعة فى كل من تكاليف الانتاج والمستوى العام للاسعار المحلية من جهة اخرى .

وباعتبار التغيرات التى حدثت فى المستوى العام للاسعار والتى يعكسها الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين خلال فترة الثمانينات كانت اكبر من التغيرات التى حدثت فى تكاليف انتاج محاصيل الحبوب خلال تلك الفترة ، فان استخدام التغيرات التى تحدث فى المستوى العام للاسعار يعد اداة افضل فى وضع السياسة السعرية لتلك المحاصيل ، وهو ما يتفق مع المنهج الخاص بضرورة توفير حوافز سعرية مجزية للمنتجين تشجعهم على زيادة الانتاج .

وباعتبار ان معادلة الاتجاه الزمنى العام قد لاتعكس بدرجة عالية طبيعة التغيرات المتوقعة سواء فى الاسعار العالمية او المستوى العام للاسعار المحلية لتلك المحاصيل خلال فترة التسعينيات ومن ثم لن تكون ممثلة للواقع فانه سوف يكون من الضرورى وضع السياسة السعرية لتلك المحاصيل سنويا على ان يتم الاعلان عنها مسبقا قبل بداية السنة الزراعية من كل عام وذلك بالنسبة للمحاصيل المقترح توريدها اجباريا او اختياريا اما بالنسبة لاسعار السوق الحر فانها سوف تعتمد بصفة رئيسية على ظروف العرض والطلب السائدة بمناطق انتاج هذه المحاصيل فى الريف ومن هذا المنطلق فان السياسة السعرية المقترحة لمحاصيل الحبوب عن عام ٨٩/١٩٩٠ تكون كما هو موضح فى الجدول رقم (٥) .

جدول رقم ٥ : السياسة السعرية المقترحة لمحاصيل الحبوب عن عام ٨٩/١٩٩٠

المحصول	الوحدة	السعر المقترح بالجنيه
القمح	اردب	٦٩
	طن	٤٦٠
الشعير	اردب	٥٥
	طن	٤٦٠
اذرة شامية	اردب	٥٩
	طن	٤٢١
اذرة رفيعة	اردب	٥٩
	طن	٤٢١
الارز الشعير	طن	٢٩٦

■ السعر المقترح للتوريد الاجبارى او الاختيارى .

استراتيجية تسويق محاصيل الحبوب فى فترة التسعينيات :

يثار حاليا عدد من القضايا ، يتركز معظمها حول المنافسة القائمة حاليا بين الانسان والحيوان على محاصيل الحبوب المنتجة فى مصر ، غير ان اهم تلك القضايا هل تلك التى تشير الى ان هناك جانبا من انتاج القمح يستخدم كعلف للحيوان ، حيث تقدره بعض المصادر (١) بنحو ١,١ مليون طن ، غير ان الرقم الحقيقى قد يكون بعيدا كل البعد عن تلك التقديرات اما القضية الثانية فهو ما يثار حول التوسع فى زراعة الاذرة الشامية الصفراء كمحصول علفى للدواجن ، بينما يرى الرأى الاخر المعارض لذلك ، ان هناك جانبا من انتاج الأذرة الشامية تستخدم فى صناعة الخبز فى الريف ، غير ان الحجم الحقيقى لانتاج الاذرة الشامية الذى

يستخدم فى صناعة الخبز فى الريف وذلك الذى يستخدم كعلف للدواجن لايمكن تحديده على درجة عالية من الدقة اما القضية الثالثة فتتعلق بالتساؤلات التى تدور حول اين ذهب انتاج القمح المحلى والذى يقدر فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، بنحو ٢,٧ ، ٢,٨ مليون طن على الترتيب باعتبار ان الكمية التى تم توريدها من ذلك الانتاج الى وزارة التموين لم تتجاوز نحو ١٨٦,٧ ، ١٥٤,٦ الف طن او مايمثل نحو ٦,٩١٪ ، ٥,٥٢٪ من جملة الانتاج المحلى من القمح المحقق فى عام ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ على الترتيب ، والاجابة على مثل تلك التساؤلات لايمكن ان تكون قاطعة ، حتى اذا ما تم اجراء استبيان لعينة ممثلة لسكان الريف فى مصر ، وقد يرجع ذلك اساسا الى التداخل القائم حاليا فى استخدامات تلك المحاصيل وبصفة خاصة بين الانسان والحيوان ، وسوف يظل هذا التعارض قائما طالما استمر هذا التداخل ، ومن ثم فان لحسم تلك القضايا لابد ان يكون هناك تخصيص واضح فى استخدام تلك المحاصيل ، وعلى ضوء ذلك يقترح فى اطار هذه الاستراتيجية ضرورة تخصيص انتاج القمح والشعير بصفة اساسية وكمجموعة متكاملة فى صناعة الخبز ، بينما يتم تخصيص محاصيل الاذرة الشامية والرفيعة بصفة رئيسية وكمجموعة متكاملة فى الاعلاف الحيوانية ، على ان يوجه الفائض منهما للاستخدام بجانب القمح والشعير فى توفير الاحتياجات المحلية المطلوبة من الخبز ، وتخصيص هذه المحاصيل على النحو المشار اليه ، لايمكن ان يتم دون ان يكون هناك نوع من تدخل الدولة لتنظيم تسويق تلك المحاصيل ، ومن ثم فانه يقترح فى هذه الاستراتيجية ضرورة ان يتم توريد انتاج القمح بالكامل الى وزارة التموين ، طالما ان وزارة التموين ستتكفل بتوفير الخبز بصفة اساسية للمدينة والقرية على حد سواء ، ولايتعارض هذا المنهج مع سياسة التوريد الاختيارى التى تنتهجها الحكومة حاليا بالنسبة للقمح ، لان الهدف الاول والاخير لهذه السياسة هو عدم تدخل الحكومة فى السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية ، غير انه طالما ان المنتج يحصل حاليا على اسعار مجزية لانتاجه تعادل وقد تزيد فى بعض الاحيان على الاسعار العالمية ، فضلا عن ان اسعار محاصيل الحبوب سوف تكون معلنة قد بدء السنة الزراعية من كل عام وذلك على النحو المبين فى استراتيجية التسعير المقترحة لتلك المحاصيل ، ومن ثم فان اتباع سياسة التوريد الاجبارى فى هذه الحالة لن تكون لها اثار سلبية على المنتج الزراعى ولكنها سوف تكون احدى الأدوات الرئيسية لتحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح ومحاصيل الحبوب الاخرى ، باعتباره الهدف الرئيسى لاستراتيجية انتاج واستهلاك الحبوب خلال فترة التسعينات ، وخاصة فى ظل الظروف الصعبة التى تواجهها مصر والتغيرات الحادثة حاليا فى تجارة القمح العالمية ، المتمثلة فى انخفاض الانتاج والفائض العالمى من القمح والحبوب الاخرى المتاحة للتجارة الدولية ، والارتفاع المستمر فى اسعارهم العالمية ، وفى الجانب الاخر لن تشكل هذه السياسة عبئا اضافيا على وزارة التموين باعتبارها ستتكفل بتوفير الخبز للمدينة والقرية على حد سواء ، لان ذلك سوف يتم وفقا لاستراتيجية التوزيع المقترحة لتلك المحاصيل والموضحة فى اطار هذه الدراسة . كذلك فان هذه السياسة لن تشكل اى اعباء اضافية على الدولة بالنسبة للدعم ، لانه ليس المطلوب من وزارة التموين ان تقوم ببيع الدقيق الموزع على الريف بسعر مدعم وليكن ثلاثون جنيها للطن ، ولكن يجب ان يباع بنفس سعر توريد القمح على ان تقوم وزارة التموين بتغطية التكاليف الاضافية الخاصة بالطحن والنقل وغيرها من حصيلة بيع النخالة الى مصانع الاعلاف غير التقليدية والتى يتراوح سعرها حاليا مابين ١٠٠ ـ ٢٥٠ جنيها للطن ، حيث تقدر نسبة تلك النخالة بنحو ٢٠ ٪ من وزن القمح وذلك لمعدل الاستخراج الحالى للدقيق العادى البالغ نحو ٨٠ ٪ ، وهو مايشير الى ان هذه السياسة لن تشكل اى اعباء اضافية على الحكومة ، ولكنها سوف تساعد على تنفيذ سياسة الحكومة الخاصة بمنع استخدام القمح فى الاعلاف الحيوانية .

اما بالنسبة للاذرة الشامية فان قضية انتاج الاذره الشامية البيضاء او الصفراء ليست هى القضية الحقيقة ، ذلك ان تربية الدواجن فى القرية المصرية تعتمد فى تغذيتها منذ عهد بعيد على الاذرة الشامية البيضاء بجانب الاذرة الرفيعة ولم تكن هناك مشكلة فى هذا الشأن

سواء كانت متعلقة بانتاج البيض او بلحوم الدواجن ، ومن ثم فان هذه الاستراتيجية لاتوصى بالتوسع فى مساحة الاذرة الشامية الصفراء ، الا فى حالة واحدة فقط وهى امكانية تحقيق تفوق واضح فى انتاجيتها بالمقارنة بانتاجية اصناف الاذرة الشامية البيضاء ، اما فى حالة تماثل انتاجية الاذرة الشامية الصفراء مع نظيرتها البيضاء ، فلن تكون هناك ضرورة ملحة للتوسع فى مساحة الاذرة الشامية الصفراء ، وذلك للمحافظة على نقاوة الاصناف المحليه من الاذرة الشامية البيضاء من جهه ، ولاعطاء مجال واسع لسكان الريف فى الاختيار والمفاضلة بين خبز القمح ونظيره المصنوع من دقيق القمح والاذرة الشامية من جهة اخرى ... خاصة وانه من المتوقع وفقا لهذه الاستراتيجية ان يتم توجيه جانب من ذلك الانتاج الى صناعة الخبز ، وعلى ضوء ماتقدم يقترح فى هذه الاستراتيجية ضرورة توريد حصه من انتاج الاذرة الشامية ، وتلك الحصة يجب ان تغطى احتياجات مصانع كل من الاعلاف والنشا والجلوكوز ، بالاضافة الى الجزء المستهدف توجيه من ذلك الانتاج الى صناعة الخبز ، وفقا لما هو مقدر فى هذا الشأن فى اطار هذه الاستراتيجية ، اما باقى انتاج الاذرة الشامية فيجب ان يترك للمنتج للوفاء باحتياجات الدواجن المرباه فى نطاق القريه ، باعتبارها المنطلق الحقيقى نحو تحقيق التنمية الزراعية فى مصر .

وبالنسبة للاذرة الرفيعة ، تقترح هذه الاستراتيجية عدم فرض اى قيود على توريدها او تداولها نظرا لصغر مساحتها ، وبالتالى ضآلة حجم انتاجها ، باعتبار انها سوف تستخدم بصفة رئيسية فى توفير جانب من الاحتياجات الغذائية للدواجن المرباه فى الريف .

وفيما يتعلق بمحصول الشعير ، فإنه يقترح ان يتم توريده اختياريا ، باعتبار ان ظروف انتاجه فى الساحل الشمالى وسيناء غير مؤكده بسبب اعتماده على حالة المطر السائده فى هذه المناطق ، مع ضرورة منح المنتجين فى هذه المناطق حوافز سعريه مجزيه لتشجيعهم على الاستمرار فى زراعة هذا المحصول وتطبيق الاساليب التكنولوجية المحسنة فى انتاجه ، ومن ثم تحقيق الاهداف المنشودة فى اطار الاستراتيجية المقترحة لانتاج محصول الشعير خلال فترة التسعينات .

اما بالنسبة لمحصول الارز ، فأن سياسة التوريد الاجبارى المتبعة حاليا ، والتى يلتزم بموجبها المنتج بتوريد نحو ١,٥ طن من الارز الشعير فى المتوسط عن كل فدان منزرع بالارز ، تعد ملائمة فى هذه المرحلة ، ومن ثم توصى هذه الاستراتيجية بضرورة استمرار العمل بهذه السياسة خلال فترة التسعينات ، ضمانا لتوفير حد ادنى من تلك الاحتياجات للمستهلك فى كل من المدينة والقرية على حد سواء ، وبصفة خاصة لقرى المحافظات الغير منتجه للارز ، فضلا عن ضرورة توجيه جزءا من هذه الحصة للتصدير على ان يتم ذلك فى اطار هدف تصديرى محدد للارز ، مما يستلزم ضرورة اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص فى عمليات تصدير الارز خاصة ان نحو ٥٥ ٪ من جملة انتاج الارز يتم تداوله حرا فى الريف .

واستكمالا لهذه الدراسة فستناول فى البحث التالى الاستراتيجية المتعلقة بالاستهلاك والتوزيع لمحاصيل الحبوب .

الخلاصة : تبين مما تقدم انه فى اطار الاستراتيجيات المقترحة للتوسع الراسى والافقى لمجموعة محاصيل الحبوب ، التى تشمل القمح والاذرة الشامية والرفيعة والارز ، انه من المتوقع ان يبلغ انتاج الحبوب فى عام ٢٠٠٠ نحو ٢٥ مليون طن اذا ماتم تخصيص نحو ٧٥ ٪ من مساحة الاراضى الجديدة المستهدفة فى محافظات الحدود فى انتاج محاصيل الحبوب ، ونحو ٢٥,٧ مليون طن اذا ما تم تخصيص جميع الاراضى الجديدة بالمحافظات المشار اليها فى انتاج تلك المحاصيل ، غير ان تحقيق هذا الهدف سوف يتطلب بالضرورة حصول المنتج على سعر مجزى يشجعة على الاستمرار فى الانتاج وفى تطبيق الاساليب التكنولوجية المحسنة ، وانه من الضرورى ان تتوافق التغيرات التى تحدث فى اسعار تلك المحاصيل مع نظيرتها العالمية من جهة ، ومع التغيرات المتوقعة لكل من تكاليف الانتاج والمستوى العام للاسعار المحلية من جهة اخرى ، كما هو موضح فى اطار الاستراتيجية

المقترحة لتسعير تلك المحاصيل . وباعتبار ان الهدف الرئيسى لهذه الدراسة هو تحقيق الاكتفاء الذاتى من محاصيل الحبوب خلال فترة التسعينات ، فانه من الضرورى ان يتم علاج التعارض القائم حاليا فى استخدامات تلك المحاصيل وبصفة خاصة مابين الانسان والحيوان ، مما يقتضى ضرورة ان يكون هناك تخصيص واضح فى استخدامات تلك المحاصيل وهو الامر الذى يستلزم ضرورة توريد محصول القمح وحصة من محصول الاذرة الشامية الى وزارة التموين لتغطية الاحتياجات المحلية من الخبز فى المدينة والقرية على حد سواء ، بالاضافة الى مواجهة الاحتياجات الخاصة بمصانع الاعلاف والنشا والجلوكوز . وبالنسبة لمحصولى الشعير والاذرة الرفيعة ، فانه نظرا لصغر المساحات المستهدفة من تلك المحاصيل فى الاراضى القديمة فانه يقترح عدم فرض اى قيود على توريد او تداول تلك المحاصيل بهدف تشجيع المنتجين على التوسع فى انتاجها بالاراضى الجديدة . اما بالنسبة لمحصول الارز ، فانه سياسة التوريد الاجبارى المتبعة حاليا لضمان توفير حد ادنى من الاحتياجات المحلية وتوجيه جزءا من تلك الحصة للتصدير ، قد تعد ملائمة لهذا الغرض ، غير ان التطورات الاخيرة التى طرأت على هذه السياسة والتى تقترح تخفيض الحصة الموردة الى نحو نصف طن للفدان بدءا من عام ١٩٩١ يجب ان تقترن بضرورة اعطاء القطاع الخاص دورا اكبر فى عمليات تصدير الارز لزيادة حجم تلك الصادرات وان يتم ذلك فى اطار هدف تصديرى محدد للارز .